

الاضاع الراهنة ومهام الحركة التقدمية

لقد شكلت انتفاضة ٢٠ يونيو الاخيرة منعطفا هاما في الحياة السياسية المغربية، اذ انها تجسد خطا فاصلا بين مرحلتين. وقبل التطرق الى دور الحركة التقدمية ومكاسبها خلال المرحلة السابقة، ومن ثم تسطير المهام المطروحة عليها خلال المرحلة الجديدة، لا بد من الوقوف، ولو بشيء من التركيز، عند بواعث انتفاضة ٢٠ يونيو، ودلالاتها السياسية. (راجع في هذا الصدد العدد السابق من المجلة).

انتفاضة ٢٠ يونيو: بداية مرحلة جديدة

بدون الدخول في تفاصيل هذه الانتفاضة، من الضروري التذكير أولا، بأنها لم تات بشكل معزول، بل كانت لحظة حادة من لحظات تطور واحتدام التناقض الطبقي ببلادنا، تجسد فيها التفاعل بين اشتداد الحرب الطبقيّة التي يشهدها التحالف الحاكم ضد اوسع الفئات الشعبية، ومن جهة ثانية، تقدم وتنامي القدرات النضالية للطبقات المستغلة والمحرومة. هذه القدرات التي تطورت خارج، بل وضد ما سمي بالمسلسل الديموقراطي، وانتهت بافشاله عمليا.

فبالنسبة لاشتداد الحرب الطبقيّة التي تشنها الرجعية وتكثفها ضد اوسع الجماهير الشعبية المغربية، فانه اتخذ خلال السنوات الاخيرة ثلاث مظاهر بارزة هي: أولا، تحميل الجماهير الكادحة عبء ونتائج افلاس السياسة الاقتصادية التبعية

وخاصة من خلال ضرب القدرة الشرائية للجماهير بشكل خطير، مما أدى ويؤدي إلى تفجير وتجويع أعداد متزايدة من الفئات الشعبية.

ثانيا، حملات قمعية وإرهابية مكثفة ضد المناضلين والقوى التقدمية، متخذة أشكالا متعددة ومتنوعة.

ثالثا، ارتقاء متزايد في أحضان الامبريالية، خصوصا الأمريكية، لتحضير تأمر جديد ضد الوحدة الترابية الوطنية، وتركيز دور العمالة فيما يخص القضية العربية والفلسطينية على الاخص.

وهذه الحرب الطبقة هي بالاساس، صورة من صور عجز الدولة عن التحكم في الأوضاع الاقتصادية. وليس ما سمي بتخطيط التأمل الا تغليف تقني للفوضى الاقتصادية التي سادت خلال السنوات الاخيرة، لا سيما مع تركيز الطبقة الطبقية والاستهلاكية للطبقة الرأسمالية القطاعية التي لا تعيش الا بفضل المضاربات العقارية والتجارية واستغلال ظروف الازمة نفسها، سواء في القطاع الفلاحي أو الصناعي. ان هذا العجز الهيكلي هو الذي دفع النظام أكثر نحو الخضوع للتوجيهات الأجنبية، والتأمر على القوات اليومية للجماهير، في وقت يخيم فيه شبح المجاعة، بعد أن وضعت سياسة النظام اقتصاد البلاد على مشارف الكارثة بكل ظواهرها الاجتماعية، الممتدة من حالة الانتاج الزراعي الى التشغيل والاجور والسكنى والصحة والتعليم والادارة، الخ... ان انعكاس هذه الأوضاع جميعها على الجماهير الشعبية في حياتها اليومية قد أدى الى تدهور أوضاع الفئات المستغلة (العمال والفلاحين الصغار والتجار الصغار) مع احتداد أوضاع الشباب والنساء والعاطلين والاطفال، وهو الذي كان الاساس الموضوعي لقيام انتفاضة يونيو الاخير. فماذا يعني أن هذه الانتفاضة تشكل منعطفا جديدا بالنسبة للصراع الطبقي في المغرب، هذا ما يقودنا الى الحديث عن مدلول الانتفاضة ومكتسبات الحركة التقدمية.

مدلول انتفاضة ٢٠ يونيو ومكتسبات الحركة التقدمية

علينا قبل تلخيص العناصر الاساسية التي حققتها الانتفاضة الشعبية على الساحة السياسية المغربية، أن نذكر ببعض الحقائق الموضوعية وأن باتت بديهية، وهي:

اولا: ان النظام المغربي يعيش في مأزق اقتصادي طويل الامد، لن تنفع معه الاعلانات والوعود الديماغوجية. انه لا يملك امكانيات التطوير الاقتصادي وحل المشاكل المزمنة التي أنتجت سياسته الرجعية ووضعت بلادنا على مشارف الكارثة، بل يجتهد في تطوير اساليب القهر السياسي والاجتماعي، واساليب الاستفادة من الازمة نفسها.

ثانيا: حتمية تصاعد النضال الجماهيري على كل المستويات، لان تعمق التناقضات الطبقة هو أساس شحذ الوعي الطبقي وتركيز القدرات التنظيمية للدفاع عن مصالح المستغلين، هذا الوعي، وهذه القدرات هي التي تشكل مكسبا جماهيريا لرجعة فيه، أما الحديث عن صيانة "المكتسبات الديمقراطية"، فليس الا ضربا من الوهم، وكان هذه المكتسبات موجودة فعلا حتى يتوجب صيانتها. ان ما يتوجب صيانته وتعميقه هو الوعي النقابي والسياسي، والقوى الثورية التي تؤطر هذا الوعي، والتي يسعى النظام المطلق الى اقتلاعها من الساحة لانها تفزعه، لا سيما أنها نمت ضد "المسلسل الديمقراطي" الذي أراد له النظام أن يكون صمام أمن وحزاما واقيا بينه وبين التطلعات الشعبية.

ان الدور الرئيسي لانتفاضة ٢٠ يونيو يكمن في انهاء أسطورة "الاجماع الوطني" المطعون فيه، وازالة كل الروتوش عن حقيقة "المسلسل الديمقراطي"، الذي لم يكن في النهاية، سوى واجهة أراد الحكم استخدامها لتغطية طبيعته اللاديموقراطية. لقد اضطر النظام للكشف عن واقعه الحقيقي باللجوء الى التقتيل الجماعي والارهاب لقمع الانتفاضة في بحر من الدماء، ولانقاذ وصيانة امتيازات الطبقة القطاعية الرأسمالية وتثبيت نظامها السياسي.

أما الذي مكن النظام من عملية الهروب الى الامام، التي جسدها حملاته الاستبدادية منذ الانتفاضة، فهو اعتماده على دعم أسياده الأمريكيين من جهة، ومراهنته على تسوية القضية الوطنية بشكل يطمئن علاقته مع النظام الفرنسي، منذ التغيير السياسي الذي عرفه هذا الاخير من جهة ثانية. وهنا لم يخرج النظام عن استراتيجيته الدائمة تجاه قضية الصحراء، كوسيلة للتنفيس عن أزمته كلما تطلب الامر ذلك. غير أن الحكم المطلق، يريد خيانة الوحدة الترابية، دون أن يخسر "الاجماع الوطني" وما يتطلبه من مؤسسات مزيفة. فقد بلغت حاجته لـ "مسلسل الديمقراطي" حدا عمل معه على فرض "الديموقراطية" بالقوة! فيها هم نواب "المعارضة" قد عجزوا عن تطبيق قرار الانسحاب من البرلمان، وهو الشعار الذي جعلته الاحداث بديها أكثر من أي وقت مضى. ان عودتهم الى البرلمان المزيف، تتحدى الشعور الشعبي والدماء التي سالت في شوارع الدار البيضاء. فكيف يأمل "موظفو" البرلمان هؤلاء، كسب العطف الجماهيري والشعب قد سجل بدمائه افلاس كل السياسة التي قامت على البرلمان وباسمهم؟

ان هذا الموقف لن يشفع له التذرع بالاطار الخارجية، وبضرورة تمثين الجبهة "الداخلية" الوهمية. ألم يثبت منذ سنوات من صراع الصحراء أن نظام الخيانة بالمغرب لم يتوقف يوما عن استعمال القضية الوطنية في الواجهتين الداخلية والخارجية لخدمة مصالحه الطبقة الخاصة؟... ثم، كيف يطالب الاتجاه الاصلاحى بطرح حقيقة نيروبي - وهو مطلب سليم، وموقفنا هنا لا يمكن أن يكون غير الوقوف الى

جانب حرية الرأي ضد الاعتقال السياسي - ثم يضمن بعد ذلك صوته الى صوت النظام في دعايته الرامية الى تدويل قضيتنا الوطنية من جديد ، واستعمالها ورقة لجلب الدعم الامريكي بمختلف أنواعه ، مقابل الدور الرجعي الذي يلعبه الحكم المغربي لانجاح المخطط الامبريالي في الوطن العربي .

ان هذه المواقف هي التي ينطبق عليها قول الشهيد المهدي : " انه من البديهي ، ان من يكنفي بالخطا التكتيكية "المرحلية" ، دون ان ينطلق من أفق استراتيجي ، يكون مصيره : اما ان يسرق منه الخصم سياسته ، واما ان يظهر بمظهر الانتهازية " .

وفي نفس الاتجاه الرامي الى ترميم واجهة "الاجماع" الخياني ، اقبل النظام على تشكيل حكومة يقال عنها جديدة ، في حين ان عنصر الجدة فيها مكشوف مسبقا ، حيث ان تكتيك خلق "معارضة" جديدة ، يستهدف من جهة ، الحفاظ على الرواج البرلماني في خدمة الملكية ، ومن جهة أخرى ، ربط كل مكونات التحالف الحاكم بالمؤسسة الملكية ، لكي تتحكم في هذا التحالف . وليس من الضروري هنا ، التذكير بان من يسمون أنفسهم بـ "الاحرار" هم احرار في النهب والاستغلال ، بل وان "المسلسل الديمقراطي" بكامله ، لا يعني غير حرية الطبقات الحاكمة في استغلال واضهاد الجماهير الشعبية . ان تشكيل "المعارضة البتاء الجديدة" بهذا الشكل ، هو أيضا تعبير عن فشل "الاجماع الوطني" بصيغته السابقة . غير ان محاولات النظام هذه ، محكوم عليها بالفشل ، بالرغم من حملات القمع والارهاب التي هي علامات عجز السلطة الحاكمة لا علامة قوتها ، فالنظام الحاكم معزول شعبيا ، والصراع التناحري بينه وبين الشعب لا يزيد الا وضوحا ، بعد ان ازلت عنه انتفاضة ٢٠ يونيو نهائيا ، كل الاغلفة التي حاول الحكم فرضها باسم التجربة الديمقراطية نارة ، والقضية الوطنية تارة أخرى .

ان هذا الوضع في الصراع يشكل في حد ذاته ، مكسبا لنضال الحركة التقدمية . غير أنه ما كان ليتحقق لولا تضحيات الجماهير الشعبية ونضالاتها . وهنا ، لا بد من استحضار دور الحركة الجماهيرية ، نقابيا وسياسيا ، منذ انطلاق ما سمي بمسلسل التحرير والديموقراطية .

لقد كان مطروحا على القوى الثورية ، خوض نضال وصراع ايدولوجي وسياسي لمواجهة المفاهيم التي طرحها النظام وغلفها بشعار "المسلسل" ، والتفت فيها مصلحته مع مصلحة فئات أخرى عبرت عنها تنظيمات وقوى متباينة هي البورجوازية المتوسطة من خلال حزبها ، والاصلاح من خلال مواقع القيادة .

وفي هذا الاتجاه ، كان من الضروري استيعاب دروس تجربة الحركة الوطنية والانسجام مع طموحات وتطلعات الجماهير الشعبية . وذلك من خلال الوعي بتكتيكات النظام ، والحرص على تلافي اخطاء الحركة الوطنية التي وقعت مرارا في فخ تزكية خطا

النظام وتكتيكة .

اذن ، كان على القوى الثورية ان تخوض صراعا صعبا ومريرا لمحاربة ما يسمى بمسلسل التحرير والديموقراطية ، رافعة شعارا دقيقا وواضحا ، هو النضال من اجل فسخ الاجماع حول العرش وبناء الوحدة الشعبية الحقيقية . كما كان مطروحا محاربة الانحراف الاصلاحي الذي زكى مسلسل النظام وصب في مجراه ، وساعد على تغليف وعي الجماهير وتضليل طريقها .

وبدون مبالغة ، يمكن تسجيل ان العمل الصبور والطويل النفس للمناضلين الثوريين ، قد تمكن في تفاعل مباشر مع الجماهير ، من هزم أطروحات النظام والاصلاح ، وتطبيق تأثيرها السلبي ، كما تجلى ذلك في عجز شعارات الديمقراطية والتحرير المزعومين ، على تحريك الجماهير في الاتجاه الذي يبتغيه النظام ، كما تم هزم توجه الاصلاحي قاعديا ، وتثبيت مفاهيم ثورية ، بموازاة مع ترسيخ تقاليد نضالية جديدة ، عمادها ممارسة الديمقراطية ، وهي تقاليد نقيضة للمفاهيم الابوية والتقليدية الموروثة عن ماضي الحركة الوطنية . وهذا مكسب من مكاسب نضال الطبقة العاملة والجماهير في مجموعهم .

والخلاصة هي ان الساحة السياسية المغربية ، قد عرفت خلال المرحلة السابقة ، خطتين ثابتتين ، هما : خط النظام الذي ما رس نفس الاستراتيجية ونفس التكتيك ، ولو بأشكال وألوان مختلفة ، ومن جهة أخرى ، وعلى الطرف النقيض ، خط ثوري ثابت في كل القضايا ، سواء منها المتعلقة بالديموقراطية أو المسألة الوطنية أو التوجه الايديولوجي والاستراتيجي بشكل عام . وما بين هذين الخطين ، يتدرج خليط من المفاهيم الاصلاحية من جهة ، واليساروية المتطرفة من جهة ثانية . وهكذا يصبح التناقض واضحا ما بين خط اقطاعي رأسمالي رجعي مرتبط بالامبريالية ، وخط تقدمي ثوري ، ذو توجهات اشتراكية ، وهذه خطوة هامة في اتجاه تبسيط الحياة السياسية ، لان لذلك انعكاسات مباشرة على مستوى المهام التي تنتظر الحركة التقدمية والثورية في المستقبل . فما هي هذه المهام ؟

مهام الحركة التقدمية

انها تنطلق من الاستراتيجية الثابتة التي يشكل اساسها التغيير الجذري للهياكل الاقطاعية والرأسمالية الموجودة في بلادنا ، وذلك بثورة وطنية حقيقية تستهدف القضاء على القواعد الاقتصادية للاستعمار الجديد ، وكذا نفوذه السياسي والايديولوجي ، وتحقيق السيادة الشعبية بتصفية الاساس الاقتصادي والسياسي للطبقة الاقطاعية الرأسمالية ، والعمل على بناء الديمقراطية لصالح اوسع الجماهير الشعبية ، وذلك في ترابط مع النضال القومي العربي ، وفي مقدمته نضال الشعب الفلسطيني ، في

اتجاه تحطيم هيمنة الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية، وتحقيق تحرر الوطن العربي تحررا كاملا.

وهذه الاستراتيجية الثابتة تعني المجابهة الطبقية والسياسية مع الطبقة الحاكمة، وممثلها النظام الملكي، كما تعني أن أحداث الثورة الوطنية، لا يمكن أن يتحقق مع نظام اقطاعي رأسمالي. وهذه الثورة الوطنية لا تنصورها الا في ارتباط عضوي بالثورة الاشتراكية الشاملة، باعتبار أن الثورة الوطنية هي وحدها الكفيلة بتحطيم عراقل التبعية للاجنبي، وهيمنة عملائه المحليين، وتحضير شروط البناء الاشتراكي. ان تحقيق هذه الاستراتيجية العامة يقتضي تحديد مهام مرحلية مدققة، وفقا لشعارات مطابقة لطبيعة المرحلة:

(١) فيما يخص الشعارات المطالبة والديموقراطية، يجب التركيز على كل وضعية من الاوضاع التي تعيشها الجماهير في كل القطاعات، وعلى كل مشكل من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، من القوات اليومية والمعيشة، الى مشاكل الشغل والفلاحين الفقراء، والصحة والتعليم والسكن والادارة، الخ... وذلك في ارتباط مع الشعارات المتعلقة بالنضال الديموقراطي، وحقوق المواطنة أولا وقبل كل شيء، والحريات العامة، والحقوق النقابية التي يجب النضال من أجل انتزاعها في آفاق اصناف الطبقة الحاكمة، وتحقيق مكاسب للجماهير الشعبية. فالنضال الديموقراطي يجب، باستمرار، ان يبق وفي اهدف ثابت وواضح: هو العمل على تحقيق السيادة الشعبية، وبالتالي، فعليه أن يتجنب الفخ الذي ينصبه الحكم باستمرار، لمحاولة حصره في أفق ضيق، وجعله في نهاية الامر، يخدم المشروعية القائمة ويرممها، ويسمح للنظام بايجاد واجهة برلمانية شكلية تصونه من العزلة الداخلية والخارجية. ان أي انزلاق، أو أية مبادرة تضع الالتزام بالعمل على تحقيق السيادة الشعبية جانبا، وتتوهم امكانية الاصلاح الايجابي للاوضاع القائمة، لا يمكنها أن تنعكس الا بمردود سلبي. وهذه حقيقة موضوعية نستنتجها من طبيعة الحكم الراهن، والتي تجعله غير قادر على تحقيق أية تجربة ديموقراطية ليبرالية، عدا التجارب البرلمانية المزيفة والمشوهة، التي تبقى في كل الاحوال، سحينة الايديولوجية اقطاعية مدمرة الديموقراطية وعدوتها.

(٢) ومن هنا تأتي ضرورة النضال سياسيا وايديولوجيا. فاذا كان الخط الايديولوجي الاستراتيجي هو الذي يقود ويحدد المهام، فانه بدوره نتيجة للنضال، وليس شيئا جاهزا بشكل نهائي. ومن هنا يجب أن نسجل ضمن المهام الرئيسية المطروحة على الحركة التقدمية في هذه المرحلة، مهمة المزيد من تعميق وتوضيح الخط الايديولوجي الثوري، كعمل دائم ومستمر، وبموازاة مع العمل على تثبيت فسخ الاجماع حول العرش، والحيولة دون اقامة اجماع جديد، مع فضح الاسس المصلحية والطبقية للاجماع السابق، والتصدي لها وترسيخ المفهوم الوطني الحقيقي لوحدة الشعب، وذلك في اطار التصور الجبهوي لائتلاف كل الفئات الشعبية التي لها مصلحة في التغيير.

وهذا يقتضي ترسيخ المكاسب التي حققتها الحركة التقدمية، أي هزم اطروحات النظام والاصلاح، بحيث تصبح مكاسب لا رجعة فيها، من خلال تكثيف الدعاية للمفهوم التقدمي الحقيقي للديموقراطية، الذي يعني تسيير الشعب لنفسه بشكل واع ومنظم، الشيء الذي يتناقض بشكل تناحري مع طبيعة النظام المطلق، بل لا يمكن تجسيده الا في اطار الدولة الوطنية الديموقراطية. وهذا يعني العمل على تعبئة الجماهير حول شعار المجلس التأسيسي، انطلاقا من أن الشعب هو مصدر السلطة، وأن الحكم القائم هو حكم لا شرعي. وكل هذا من شأنه أن يعمق الوضوح أمام الجماهير في تحديد من هم اصدقاء الشعب وأين يتجسد أعداؤه، من أجل نقل الوضوح الذي حدث في الساحة السياسية ببروز خطين متناقضين، أحدهما رجعي والاخر تقدمي، الى توضيح مقابل: هو وجود اصدقاء للشعب وأعداء له، ولا وسط بينهما، ولا توافق أو تحالف.

(٣) بلورة التوجه الموحد على مستوى الممارسة اليومية القاعدية من خلال المبادرات انضالية الفعلية لخدمة مهمتين مترابطتين هما:

— الجواب على الوضع القائم حاليا لتعميق القطيعة مع الطبقة السائدة، والنضال ضدها في كل الواجهات السياسية والنقابية والثقافية،

— تنمية وتطوير عملية الفرز الايديولوجي والسياسي والتنظيمي على طريق بلورة الاداة الثورية.

ان تعميق التوجه الموحد على اساس هذه المهام، هو الكفيل بتوفير شروط العمل الجبهوي وشق الطريق نحو بناء الجبهة الوطنية العريضة، كهدف ثابت وبعد استراتيجي للعمل والممارسة الانسية.

والخلاصة، بالنسبة للمهام المطروحة على الحركة التقدمية في هذا الظرف، هي ضرورة الحرص على الربط ما بين الابعاد الثلاثة المذكورة آنفا، أي البعد المطالب والبعد السياسي الايديولوجي والبعد التنظيمي. فالمهام المطروحة تتدرج في نسق واحد، ولا يمكن معالجته بشكل معزول. ان هذا الربط هو الذي سيسمح ولا شك، بتحويل النعمة الشعبية العارمة التي عبرت عن نفسها في انتفاضة ٢٠ يونيو الى نضال هادف ومنظم، على طريق اجتثاث أسس هيمنة الطبقة الاقطاعية الرأسمالية بشكل جذري، كمدخل ضروري لاي تغيير في المغرب.

